التشريعات تحت التجربة ودورها في التصدي للجرائم المستحدثة

https://doi.org/10.23918/ilic10.13

أ. د. براء منذر كمال عبداللطيف
كلية القانون جامعة تكريت
Baraa_law@tu.edu.iq

م. م. بيناك عبدالقادر عبدالله
كلية جامعة دهوك
binak.abdullah@uod.ac

Experimental legislation and its role in confronting emerging crimes

Prof. Dr. Baraa Munther Kamal Abdul Latif
College of Law, Tikrit University

Asst. Lect. Benak Abdulqader Abdullah
University of Duhok, College of Law

الملخص

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية في طبيعة النشاط الإجرامي، حيث برزت أنماط جديدة من الجرائم المستحدثة التي لم تكن محل معالجة تفصيلية في التشريعات التقليدية، مثل الجرائم الإلكترونية، وجرائم غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والجرائم البيئية ذات الطابع العابر للحدود. وتمتاز هذه الجرائم بخصائص فنية معقدة، وسرعة تطور غير مسبوقة، مما جعلها تمثل تحدياً مباشراً للنظم القانونية القائمة، التي غالباً ما تتسم ببطء الاستجابة التشريعية، وصعوبة التكيف مع المستجدات التقنية والاجتماعية.

في مواجهة هذه التحديات، اتجه الفكر التشريعي المعاصر إلى تبني آليات مبتكرة تتيح صياغة القواعد القانونية واختبارها ميدانياً قبل اعتمادها نهائياً، ويأتي نظام التشريعات تحت التجربة (Experimental Legislation) في مقدمة هذه الآليات. يقوم هذا النظام على إصدار نصوص قانونية ذات طبيعة مؤقتة أو محدودة النطاق، يتم تطبيقها في بيئة معينة بغرض تقييم فعاليتها، ورصد أوجه القصور أو التعارض مع المبادئ الدستورية، تمهيداً لتعديلها أو تثبيتها وفقاً للنتائج العملية.

تتجلى أهمية هذا النهج التشريعي في كونه يوازن بين ضرورة الاستجابة السريعة لمواجهة التحديات المستجدة، وبين الالتزام بضمانات العدالة وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات الأساسية. كما أن اعتماد التشريعات تحت التجربة يتيح للمشرّع الحصول على بيانات واقعية دقيقة حول الأثر الفعلي للتشريع، بما يعزز من جودة القرارات التشريعية ويحد من المخاطر المترتبة على القوانين غير المدروسة.

وانطلاقاً من هذه الأهمية، يهدف هذا البحث إلى تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني للتشريعات تحت التجربة، واستعراض خصائصها ومزاياها، وبيان دورها في مواكبة التحولات السريعة في المجالين التقني والاجتماعي، مع إلقاء الضوء على تجارب دولية رائدة في هذا المجال. كما يسعى البحث إلى دراسة الجوانب الدستورية والمؤسسية التي تحكم تطبيق هذا النهج في الدول النامية، وتحديد مدى قابليته للتوظيف كأداة لمكافحة الجرائم المستحدثة، في إطار يحقق التوازن بين سرعة الاستجابة التشريعية وحماية منظومة الحقوق والحريات.

وباعتماد منهجية بحث تجمع بين التحليل النظري والدراسة المقارنة، يتناول البحث هذه التساؤلات عبر مباحث رئيسة تغطي الجوانب المفاهيمية والدستورية والعملية، وصولاً إلى استنتاجات وتوصيات تدعم فاعلية هذا النهج كأداة تشريعية مبتكرة على المستويين الوطني والدولي.

الكلمات المفتاحية: التشريعات تحت التجربة، الجرائم المستحدثة، المرونة التشريعية، التكيف القانوني، الابتكار التشريعي.

Abstract

In recent decades, the world has witnessed profound transformations in the nature of criminal activity, with the emergence of new forms of crime that have not been addressed in detail by traditional legislation, such as cybercrime, money laundering, terrorism financing, and transboundary environmental crimes. These offences are characterized by complex technical features and an unprecedented pace of development, which has made them a direct challenge to existing legal systems that are often marked by slow legislative response and difficulties in adapting to technological and social change.

In the face of these challenges, contemporary legislative thinking has turned to innovative mechanisms that allow for the drafting of legal rules and testing them in practice before their final adoption. At the forefront of these mechanisms lies the system of legislation under experimentation (Experimental Legislation). This system is based on enacting legal provisions of a temporary or limited scope, applied within a specific context for the purpose of assessing their effectiveness and identifying shortcomings or conflicts with constitutional principles, in preparation for amending or consolidating them in light of practical results.

The importance of this legislative approach lies in its ability to strike a balance between the need for rapid response to emerging challenges and the commitment to the guarantees of justice, the rule of law, and the protection of fundamental rights and freedoms. The adoption of experimental legislation also enables the legislator to obtain accurate empirical data on the actual impact of the law, thereby enhancing the quality of legislative decision-making and reducing the risks arising from ill-conceived laws.

Building on this importance, the present study aims to analyze the conceptual and legal framework of legislation under experimentation, to examine its features and advantages, and to clarify its role in keeping pace with rapid transformations in the technological and social spheres, while shedding light on leading international experiences in this field. The study also seeks to explore the constitutional and institutional dimensions governing the application of this approach in developing countries, and to determine the extent to which it can be employed as a tool for combating emerging crimes, within a framework that achieves a balance between the speed of legislative response and the protection of the system of rights and freedoms.

Keywords: Legislation under experimentation, emerging crimes, legislative flexibility, legal adaptation, legislative innovation.

المقدمة

أولاً- أهمية البحث ومسوغات اختياره

تنبع أهمية هذا البحث من أنه يعالج الفجوة بين سرعة تطور الجرائم المستحدثة وبطء الاستجابة التشريعية، ويقترح "التشريعات تحت التجربة" كأداة عملية لاختبار القواعد قبل تثبيتها. يبرز البحث كيف يتيح التشريع التجريبي جمع بيانات واقعية عن الأثر الفعلي للنصوص، وتقليل مخاطر القوانين غير المدروسة، مع المحافظة على ضمانات العدالة وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات. كما يفيد صانع القرار العراقي عبر عرض تجارب دولية، وتحليل الضوابط الدستورية والمؤسسية اللازمة لتكييف هذا النهج لمواجهة جرائم التقنية والمال والبيئة ضمن إطار قانوني مرن ومسؤول. ويمنح المشرّع فرصة لتعديل النص أو إلغائه أو تعميمه وفق النتائج، مما يعزز جودة التشريع ويقوي الثقة العامة بالتنظيم.

ثانياً- اهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل الأسس النظرية والعملية للتشريع التجريبي، وبيان كيف يمكن لهذا النموذج أن يسهم في تعزيز **صناعة القانون القائمة على الأدلة** (*Evidence-Based Lawmaking*)، مع التطرّق إلى التحديات التي تواجه تطبيقه في النظم القانونية المختلفة، وخاصة الأوروبية.وسيتناول البحث بالتفصيل العناصر التالية:

١. **تعريف التشريع التجريبي** وتمييزه عن المفاهيم المتقاربة.
٢. **أهداف هذا النمط** ومبرّرات استخدامه في السياسة التشريعية الحديثة.
٣. **القيود والمخاطر** القانونية والسياسية التي قد تحدّ من انتشاره.
٤. **نماذج تطبيقية مقارنة** توضّح فعاليته في الواقع العملي.

ثالثاً- إشكالية البحث

وتتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن لنظام التشريعات تحت التجربة أن يسهم في تطوير المنظومة القانونية لمواجهة الجرائم المستحدثة، مع ضمان عدم المساس بالحقوق والحريات الدستورية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

١. ما هو الإطار المفاهيمي والخصائص المميزة للتشريعات تحت التجربة؟
٢. كيف يمكن توظيف هذا النهج التشريعي لمواجهة الجرائم المستحدثة؟
٣. ما هي الضمانات الدستورية والمؤسسية الواجب مراعاتها عند تطبيقه؟
٤. ما الدروس المستفادة من التجارب الدولية في هذا الشأن؟
٥. مدى إمكانية الاخذ بهذا النهج في التشريعات العراقية ؟

رابعاً – منهجية البحث

سنتبع بحثنا المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل التجارب الدولية والبحث في إمكانية تطبيقها في التشريع العراقي .

خامساً- هيكلية البحث

ينشطر بحثنا على مبحثين نخصص الأول لدراسة ماهية التشريعات تحت التجربة ونخصص الثاني لدراسة المبحث الثاني (الجريمة المستحدثة ودور التشريعات التجريبية في مكافحتها)، ثم نختتم البحث بخاتمة تتضمن اهم الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول

ماهية التشريعات تحت التجربة

ينظر إلى التجريب بوصفه عنصراً أساسياً في عملية التعلّم ومصدراً للأدلّة القيّمة في العلوم الطبيعية والاجتماعية.غير أنّ هذا التصوّر لم يجد طريقه بسهولة إلى العلوم القانونية، إذ لا يزال الحذر سائداً بين فقهاء القانون إزاء توظيف منهجية التجريب في التشريع[1].فالقانون، بخلاف العلوم التجريبية، يُبنى على مبادئ الاستقرار واليقين، بينما يقوم التجريب على التبديل والمراجعة المستمرة.ومع ذلك، فإنّ التطوّر المتسارع في المجتمع والتكنولوجيا دفع المشرّعين إلى البحث عن أدواتٍ جديدةٍ أكثر مرونة، قادرةٍ على **التكيّف مع التغيّرات** دون المساس بالثوابت القانونية[2].

---

(1) Sofia Ranchordás, The Whys and Woes of Experimental Legislation, Theory and Practice of Legislation 1(3) (2013), pp. 415–440.

(2) Peter Noll, Gesetzgebungslehre, Freiburg i.Br.: Rombach, 1973.

في هذا السياق ظهر ما يُعرف بـ **»التشريع التجريبي(Experimental Legislation)** ، وهو نهج تشريعي يهدف إلى اختبار القواعد القانونية الجديدة على نطاقٍ محدود ولفترةٍ محددة، من أجل تقييم آثارها الواقعية قبل اعتمادها نهائياً.ويُنظر إلى هذا الأسلوب بوصفه آليةً علميةً لتجريب الحلول القانونية واستقاء النتائج منها لتصميم سياساتٍ تشريعيةٍ أكثر فاعلية(١).

تتمثل الفكرة الجوهرية للتشريع التجريبي في أنه **يجعل من التشريع نفسه أداةً للتعلّم**.فبدلاً من افتراض الكمال في النص القانوني من لحظة صدوره، يُمنح المشرّع فرصة لاختبار الفرضيات القانونية عملياً، وجمع البيانات حول فاعليتها، ثمّ تعديلها بناءً على تلك البيانات.

بهذا المعنى، يصبح القانون عمليةً ديناميكية تتغذّى على التجربة والمراجعة بدل الجمود والاستقرار التام(٢).من خلال ذلك، فإننا نتفق مع من يرى بأنّ التجريب ليس تهديداً لليقين القانوني، بل وسيلة لإثرائه عبر جعل القانون أداةً للتعلّم الجماعي والتكيّف الاجتماعي.فالقانون الذي لا يجرّب ولا يختبر نفسه يبقى عرضةً للتقادم والعجز أمام التغيّرات السريعة(٣).

لبيان مفهوم التشريعات تحت التجربة سنبين مفهومها في المطلب الأول ، ومزايا هذه التشريعات واشكاليات تطبيقها في المطلب الثاني .

المطلب الأول

مفهوم التشريع التجريبي

بما ان هذا النمط من التشريعات يمثل نهجاً تشريعياً حديثاً ، فلا بد من تسليط الضوء على النماذج التشريعية الأولى له ، ومن ثم بيان تعريفه ، وهذا ما سنتناوله في الفرعين الآتيين :

الفرع الأول

نشاة وتطور التشريعات تحت التجربة

يُعدّ **التشريع التجريبي** أحد مظاهر التحوّل في النظر إلى التشريع من كونه نشاطاً نهائياً إلى كونه **عمليةً ديناميكيةً خاضعةً للتعلّم والتصحيح**. إذ يرى الباحث **Peter Noll** أنّ كل قانونٍ جديد هو، من الناحية النظرية، تجربةٌ في حدّ ذاته، لأنّ المشرّع لا يستطيع التنبؤ مسبقاً بكلّ الآثار التي ستنتج عن تطبيقه في الواقع(٤) ،ومع أنّ هذا القول يصحّ من حيث المبدأ، فإنّ القوانين التي تُسنّ بهدف اختبار فاعليتها على نحوٍ مؤقّت تمثّل نموذجاً خاصاً يُسمّى **التشريع التجريبي** بالمعنى الدقيق(٥). وقد ظهر هذا المفهوم بدايةً في الفقه الألماني ضمن ما عُرف باسم **»منهجية التشريع التجريبي(Rechtsetzungsmethodik) «**، التي تُعنى بدراسة القواعد القانونية وفق مقاربةٍ متعدّدة التخصّصات تستند إلى الأدلة التجريبية.

ومن هذا المنطلق، أصبح التشريع التجريبي يُنظر إليه كوسيلةٍ علميةٍ لتعلّم المشرّع من الواقع قبل اتخاذ القرار التشريعي النهائي، من خلال **تطبيقٍ محدود النطاق** يسمح بجمع البيانات وتقييم الأثر التشريعي بصورةٍ منهجية(٦).

ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التشريعات ما قامت به **وزارة النقل والأشغال العامة والمياه في هولندا** بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢، حين سنّت لائحة تجريبية ترفع الحدّ الأقصى للسرعة من ١٢٠ كم/س إلى ١٣٠ كم/س في أجزاء محدّدة من الطرق السريعة. كان الهدف اختبار أثر الزيادة على الحوادث، استهلاك الوقود، والتلوث البيئي.وقد استمرت التجربة ثلاث سنوات، تخللتها تقارير تقييم دورية(٧).

بعد تحليل النتائج، تبيّن أنّ الزيادة لم تؤدِّ إلى ارتفاع جوهري في معدلات الحوادث، وأنّ السائقين تكيفوا مع النظام الجديد، ما دفع الحكومة لاعتماد السرعة الجديدة ضمن التشريع الدائم(٨).وتُظهر هذه التجربة كيف يمكن للتشريع التجريبي أن يكون **أداةً عملية** لاختبار السياسات قبل تعميمها(٩).

الفرع الثاني

تعريف التشريعات تحت التجربة

ان بيان تعريف التشريعات تحت التجربة يتطلب بيان التعريفات التشريعية والفقهية في ها المجال وهذا ما سنبينه في الفقرتين الآتيتين :

أولاً: التعريف التشريعي

لا توجد صياغة موحّدة عالميًّا لمصطلح *التشريع التجريبي*، بل تختلف الصياغات بين الأنظمة، وغالبًا ما يُستعمل بدلاً منه تعبيرات مثل *النظام القانوني التجريبي* أو *experimental legal regime*أو *regulatory sandbox*، وهو ما تؤكده تقارير الـ OECDالحديثة التي تشير إلى عدم وجود تعريف متفق عليه للتشريعات تحت التجربة (١٠) ، وعند بحثنا في التشريعات وجدنا ان اغلبها لم يهام بوضع التعريف بقدر وضع تنظيم لهذه التشريعات ومع ذلك فإن المشرّع الروسي واحدة من أوضح الصياغات "التشريعية" لمفهوم النظام القانوني التجريبي، في القانون الفدرالي رقم ٢٥٨ FZ-لسنة ٢٠٢٠ «On Experimental Legal Regimes in the Field of Digital Innovation in the Russian Federation». إذ تنص المادة (١/٢) منه على أن **«experimental legal regime»** في مجال الابتكارات الرقمية هو – في جوهره – *تطبيق تنظيم خاص (special regulation) على المشاركين في النظام القانوني التجريبي، خلال فترة زمنية معيّنة، في مجالات محددة لتطوير و"تجريب" وتطبيق الابتكارات الرقمية، على نحو يختلف عن التنظيم العام*

---

(1) Willem Voermans, Experimental Legislation in the Netherlands, Statute Law Review 30(1) (2009).

(2) Michael C. Dorf & Charles F. Sabel, A Constitution of Democratic Experimentalism, Columbia Law Review 98 (1998).

(3) Ranchordás, The Whys and Woes, p. 417.

(4) Peter Noll, Gesetzgebungslehre, p. 92.

(5) Willem Voermans, Experimental Legislation, p. 55.

(6) Sophia de Vries, Regulatory Experiments and the Rule of Law, p. 211.

(7) Ministry of Infrastructure and the Environment (Netherlands), Experimental Regulation on Speed Limits, 2009.

(8) Ibid., Evaluation Report, 2012.

(9) Voermans, op. cit., p. 68.

(10) OECD, *Moving ahead on the Agile Regulatory Governance Agenda: Regulatory Experimentation*, OECD Publishing, 2024, p. 15

القائم [١] .من هذا التعريف التشريعي يمكن استخلاص عناصر أساسية لفهم التشريع التجريبي : أنه **مؤقت زمنيًّا** ، وذو **نطاق موضوعي محدّد** (مجالات معيّنة للابتكار) ، و يقوم على **تنظيم خاص يحيد عن القواعد العامة** لغرض التجريب.

وبذلك يُعد هذا القانون نموذجًا لتعريف تشريعي للتنظيم التجريبي، يمكن البناء عليه في صياغة تعريف تشريعي لـ **التشريعات تحت التجربة** في سياقات قانونية أخرى.

ثانياً: التعاريف الفقهية

هناك بعض التعاريف الفقهية حول التشريعات تحت التجربة لعل من بينها ما يأتي :

١-تعريفLuzius Mader : يُعد **Luzius Mader**من أوائل من قدّم تعريفًا صريحًا للتشريع التجريبي في إطار "جودة التشريع."إذ عرفه بأنه:أي *:تشريع يُسنّ لمدة زمنية محددة، بقصد التحقق مما إذا كان الإجراء التشريعي المقترح يحقق فعلًا الأهداف المبتغاة منه* [٢]

هذا التعريف يركّز على ثلاث ركائز:

أ-التأقيت الزمني .(limited period of time)

ب-الطابع التجريبي/الاختباري للتشريع.(examine)

ج-الغاية التقييمية :قياس مدى تحقيق التشريع لأهدافه.

٢- تعريف Sofia Ranchordás

طورت الباحثة مفهوم أوسع للتشريع التجريبي، تم نقله نصًّا في دراسات سابقة ، إذ وصفت التشريع التجريبي بأنه غالبًا ما يتمثّل في : **"***أي :لوائح جديدة مؤقتة، ذات نطاق محدود، تحيد عن القانون القائم، وتهدف إلى تجربة مقاربات قانونية مستحدثة* **"**[٣]

وعند تحليلنا ومقارنتنا لكلا التعريفين السابقين نجد أن هذا التعريف يُضيف إلى تعريف Mader عنصرين مهمّين:

أ- أن الأداة قد تكون **لوائح ثانوية (regulations)** أكثر من كونها قوانين برلمانية.

ب- وأنها **تنحرف عن القانون القائم** (derogating from existing law)للسماح بالتجربة.

٣-تعريفات فقهية أخرى قريبة

في دراسات أحدث حول حوكمة الابتكار والاختبارات التنظيمية، يُلاحظ اتجاه فقهي ينظر إلى التشريعات التجريبية – والأنظمة القانونية التجريبية عمومًا – بوصفها:*أنظمة قانونية تُطبَّق على عدد محدود من الفاعلين، ولأجلٍ محدود، وتختلف عن النظام القانوني العام المطبَّق على باقي الفاعلين، بهدف اختبار حلول تنظيمية جديدة وجمع معلومات عن آثارها* .[٤] كما تشير تقارير علمية حول experimental" "legislationإلى أن هذه التشريعات هي في الغالب **تشريعات مؤقتة ومحدودة النطاق تُقيَّم بعد انتهاء التجربة،** ليُبنى على نتائجها قرار بالتعميم أو التعديل أو الإلغاء .[٥]

وباستخلاص القواسم المشتركة بين التعريف التشريعي الروسي والتعاريف الفقهية السابقة، يمكن صياغة تعريف جامع لـ **التشريعات التجريبية / التشريعات تحت التجربة** على النحو الآتي:

التشريعات التجريبية هي :*نصوص قانونية – تشريعية أو لائحية – ذات مدة زمنية محددة ونطاق موضوعي أو مكاني ضيّق، تنصّ على تطبيق تنظيم خاص يحيد جزئيًّا عن القواعد العامة، بقصد اختبار حلول تنظيمية جديدة وجمع بيانات واقعية عن آثارها، تمهيدًا لاتخاذ قرار تشريعي مستنير بتعميمها أو تعديلها أو إلغائها.*

هذا التعريف:ينسجم مع **التعريف الفقهي** ويتلاءم مع **التعريف التشريعي** للنظام القانوني التجريبي في القانون الروسي FZ.٢٥٨-ويمكن تكييفه لاحقًا في إطار تشريع عراقي خاص بالتشريعات تحت التجربة، مع ضبط العناصر الدستورية والضمانات الحقوقية وفق البيئة العراقية.

المطلب الثاني

مزايا التشريعات التجريبية واشكاليات تطبيقها

على الرغم من حداثة أسلوب التشريع التجريبي ، فقد ثارت اراء عديدة حوله بين مؤيد سنحاول استعراضها في الفرعين الآتيين :

الفرع الأول

مزايا التشريعات التجريبية

تتمثل الوظيفة الجوهرية للتشريع التجريبي في كونه **أداةً لتقصّي فاعلية القواعد القانونية المقترحة**.فهو يتيح للمشرّع اختبار الفرضيّات القانونية عملياً قبل تعميمها، ليعرف ما إذا كانت تحقق الأهداف المرسومة لها، وبأي درجة من الكفاءة[٦] ،ولا يقف دوره عند هذا الحد؛ إذ يمكن أن يُسهم في تحقيق أهدافٍ أخرى ترتبط بجودة التشريع واستقراره على المدى الطويل.

أولاً- التشريع التجريبي كأداة لإنتاج المعرفة القانونية

ينظر فقهاء القانون إلى التشريع التجريبي بوصفه وسيلةً فعّالة لإنتاج **معرفة قانونية تطبيقية** تتجاوز الافتراض النظري،ففي ظلّ تعقّد الحياة الحديثة وتزايد المجالات المستحدثة للتقنين، أصبح المشرّعون بحاجةٍ ماسّة إلى معلوماتٍ واقعية حول أثر التشريعات الجديدة.

---

(1) F ederal Law of the Russian Federation No. 258-FZ of 31 July 2020, *On Experimental Legal Regimes in the Field of Digital Innovation in the Russian Federation*, Article 2(1).

(2) Luzius Mader, "Evaluating the Effects: A Contribution to the Quality of Legislation", *Statute Law Review*, Vol. 22, No. 2, 2001, pp. 119–131

(3) Sofia Ranchordás, "The Whys and Woes of Experimental Legislation", *Theory and Practice of Legislation*, Vol. 1, No. 3, 2013, pp. 415–440; M.A. Heldeweg, "Experimental legislation concerning technological & governance innovation—An analytical approach", *Theory and Practice of Legislation*, Vol. 3, 2015, pp. 169–193

(4) Imke Lammers & Lea Diestelmeier, "Experimenting with Law and Governance for Decentralized Electricity Systems: Adjusting Regulation to Reality?", *Sustainability*, Vol. 9, No. 2, 2017, p. 10,

(5) Philipsen, "Toward legally resilient experimentation policies", *Regulation & Governance*, 2021 (online first), esp. analytical framework on experimental regimes.

(6) Ranchordás, The Whys and Woes, p. 422.

تُظهر الدراسات المقارنة أنّ التشريعات القائمة على **أدلّة تجريبية** مسبقة تكون أقلّ عرضة للتعديل، وأكثر صلابة وثباتاً[١].
ويُعدّ هذا جزءاً مما يسمى بـ **"صناعة القانون القائمة على الأدلة(Evidence-Based Lawmaking) "**، التي تهدف إلى جعل القرارات التشريعية مبنية على بيانات واقعية بدلاً من الافتراضات المجرّدة.
وتتيح التجارب التشريعية للمشرعين جمع بياناتٍ دقيقة حول كيفية استجابة المجتمع للقاعدة الجديدة، مما يساعد على تقييم صلاحيتها وجدواها.
وبهذا يصبح القانون **مختبراً اجتماعياً** يُنتج معرفةً تشريعية قابلة للبناء عليها[٢].

ثانياً- التشريع التجريبي كأداة لمعالجة عدم اليقين التشريعي

تواجه النظم القانونية في العصر الحديث حالةً من **عدم اليقين** في كثير من المجالات المستجدة، مثل:

١. الذكاء الاصطناعي،
٢. التقنيات الرقمية،
٣. أنظمة الطاقة الجديدة،
٤. التغير المناخي.

يُتيح التشريع التجريبي للمشرّع اختبار القواعد دون التزامٍ نهائي، مما يساعد في **إدارة المخاطر التشريعية** عند مواجهة أنظمة جديدة غير واضحة المعالم[٣].فيمكن تعديل القانون التجريبي أو إلغاؤه أو تمديده بناءً على النتائج.

ثالثاً- بناء التوافق السياسي والاجتماعي

تمثل التجارب التشريعية وسيلةً لتقليل حدة الاختلاف السياسي حول القوانين المثيرة للجدل. فبدلاً من إصدار قانونٍ دائم قد يسبب انقساماً مجتمعياً، يمكن اعتماد تجربة محدودة لجمع الأدلة حول الآثار المتوقعة،ومن أبرز الأمثلة على ذلك **قانون الإجهاض الفرنسي لعام ١٩٧٥**، الذي صدر كتجربة لمدة خمس سنوات قبل أن يُعتمد بشكل دائم[٤].وقد ساعد هذا النهج في بناء قبول سياسي واجتماعي أوسع.

رابعاً- تعزيز اللامركزية التشريعية

يُعدّ التشريع التجريبي أداةً تعزّز قدرة الأقاليم والمحافظات على تجربة حلولٍ قانونية متنوّعة بدلاً من فرض نموذجٍ واحد مركزي،ويسهم ذلك في زيادة **مرونة النظام التشريعي**، ويتيح تبادل الخبرات واقتباس أكثر التجارب نجاحاً على المستوى الوطني[٥].

الفرع الثاني

إشكاليات تطبيق التشريع التجريبي

على الرغم من مزايا التشريع التجريبي، إلا أن تطبيقه يواجه عقبات قانونية، سياسية، ومنهجية تعرقل انتشاره في النظم التشريعية.وتنقسم هذه العقبات إلى ثلاثة محاور رئيسة:

أولاً - الاشكاليات الدستورية،
ثانياً - الإشكاليات السياسية،
ثالثاً - الإشكاليات المنهجية والإجرائية.

وهذه الفقرات الثلاث ستكون محور بحثنا تباعاً:

أولاً - الاشكاليات الدستورية،

يرتبط التشريع التجريبي بمبدأ **اليقين القانوني(Legal Certainty)** ، وهو من أهم مرتكزات دولة القانون.إذ يُشترط أن تكون القواعد ثابتة ويمكن التنبؤ بها، بينما التجارب التشريعية بطبيعتها مؤقتة ومتغيرة [٦].كما تُثار إشكاليات حول **مبدأ المساواة**، لأن تطبيق التجربة في منطقة دون أخرى قد يبدو خروجاً على المساواة أمام القانون، ما لم تكن هناك مبررات موضوعية[٧].وقد يثير التشريع التجريبي مخاوف تتعلق بـ **فصل السلطات** إذا مُنحت السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة في تعديل نطاق التجربة دون رقابة برلمانية[٨].

ثانياً - الإشكاليات السياسية،

قد تُستغل التجارب التشريعية كوسيلة لتأجيل القرارات الصعبة أو اختبار سياسات مثيرة للجدل دون تحمّل المسؤولية الكاملة[٩].وتُظهر التجارب المقارنة أن الحكومات قد تُنهي التجربة أو تعتمد نتائجها بناءً على الحسابات السياسية لا المعطيات العلمية[١٠].

ثالثاً - الإشكاليات المنهجية والإجرائية

تشكو التجارب التشريعية من صعوبة **تصميم آليات تقييم دقيقة**، لأن التجارب الاجتماعية لا توفر دائماً شروطاً مضبوطة كالتي تتوفر في المختبرات العلمية.كما أن التجارب قصيرة المدى قد لا تكشف الآثار طويلة الأمد[١١].وتبرز أيضاً مشكلة **تعميم النتائج**؛ فقد ينجح التشريع التجريبي في نطاق صغير لكنه يفشل عند تطبيقه وطنياً إذا لم تكن الظروف متشابهة[١٢].

يُظهر تحليل فكرة **التشريع التجريبي** أنّها تمثل اتجاهاً متصاعداً في السياسة التشريعية الحديثة، يسعى إلى التوفيق بين مطلبين أساسيين:

١- ضمان اليقين القانوني.

---

(1) Wouter Veraart, Evidence-Based Regulation, Regulatory Policy Review, Vol. 12 (2012), p. 74.
(2) Dorf & Sabel, Constitution of Democratic Experimentalism, p. 284.
(3) Tanja Börzel, Experimentalist Governance in the EU, 2004, p. 12.
(4) Loi n°75-17 du 17 janvier 1975, Journal Officiel.
(5) Ranchordás,op.cit , p. 426.
(6) Wouter Veraart, Legal Certainty and Experimental Regulation, EPLR 16 (2011), p. 233.
(7) Dorf & Sabel, p. 287.
(8) Voermans, The Legitimacy of Experimental Legislation, Statute Law Review (2011), p23.
(9) Ranchordás, Experimental Legislation and the Rule of Law, German Law Journal (2013)p44.
(10) Jonathan Zeitlin, Learning from Differences, European Law Journal (2008), p22.
(11) Börzel & Risse, Governance without a State, p. 125.
(12) Ranchordás, p. 433.

٢- تحقيق المرونة التشريعية اللازمة لمواكبة التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية السريعة.

فالقانون، بطبيعته التقليدية، يقوم على الاستقرار، بينما يتطلب الواقع المتقلب حلولاً قابلة للتعديل والتطوير.ومن هنا يقدم التشريع التجريبي **صيغة وسطى** تجمع بين هذين البعدين عبر اعتماد قاعدة مؤقتة قابلة للاختبار والتصحيح(١).

وعلى هدي ما تقدم فإننا نتفق مع الرأي الذي يرى بأن مستقبل التشريع في المجتمعات الديمقراطية سيتجه بشكل متزايد نحو **النموذج التجريبي المنضبط**، أي التشريع الذي يتعلّم من أخطائه ويُعدّل نفسه بمرونة، دون التضحية بالمبادئ الدستورية الأساسية(٢)،وهذا ما يجعل التشريع التجريبي نموذجاً واعداً لصناعة قانونٍ أكثر رشداً وفاعلية، وقادرة على التكيف مع تحديات القرن الحادي والعشرين(٣).

المبحث الثاني

الجريمة المستحدثة ودور التشريعات التجريبية في مكافحتها

يشهد العصر الحديث تطورًا غير مسبوق في طبيعة الجريمة، إذ لم تعد مقتصرة على الأفعال التقليدية المعروفة، بل ظهرت أنماط جديدة من الجرائم تُعرف بـ"الجرائم المستحدثة"، والتي نشأت نتيجة التطور التكنولوجي والتحولات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة. وتُعرّف الجريمة المستحدثة بأنها الأفعال غير المشروعة التي ظهرت حديثًا نتيجة لتغيّر الظروف الاجتماعية والتقنية، ولا تجد لها تنظيمًا صريحًا في القوانين التقليدية. وتشمل هذه الجرائم: الجرائم الإلكترونية، وجرائم غسيل الأموال عبر الإنترنت، وغيرها من الجرائم التي تستخدم التكنولوجيا كوسيلة أو هدف،وتتسم الجرائم المستحدثة بعدة خصائص تجعلها مختلفة عن الجرائم التقليدية، من أبرزها: طابعها العابر للحدود، وصعوبتها في الإثبات، وسرعة تطورها، واعتمادها على أدوات تكنولوجية حديثة، مما يتطلب تحديثًا مستمرًا للأدوات القانونية لمكافحتها(٤).

وتنقسم الجرائم المستحدثة إلى عدة أنواع، وفقًا لمجالها أو الأداة المستخدمة فيها. ومن أبرز هذه الأنواع: الجرائم المعلوماتية، وجرائم الأموال الرقمية، والجرائم البيئية الحديثة، وجرائم التقنية الحيوية،مثال على ذلك: جرائم الاحتيال البنكي باستخدام الرسائل النصية، أو استخدام برامج الذكاء الاصطناعي لاختراق بيانات المؤسسات، أو تزييف العملات المشفرة، أو حتى استخدام الفيروسات في الهجمات السيبرانية. (٥) .

وتثير الجرائم المستحدثة العديد من التحديات القانونية، أبرزها :غموض النصوص القانونية بشأنها، وصعوبة التكييف القانوني لها، وتأخر الاستجابة التشريعية، إضافة إلى التحديات الفنية في إثباتها ومتابعتها، ما يستدعي نهجًا تشريعيًا مبتكرًا كالتشريع التجريبي. (٦) .

تظهر هذه الإشكاليات بوضوح في قضايا مثل الجرائم البيومترية، أو استخدام البلوكتشين في تنفيذ عمليات احتيالية، وغيرها من القضايا التي لا تغطيها القوانين التقليدية، ما يعزز ضرورة التشريع التجريبي كحل مرن ، ويسمح بالتعديل السريع للتشريع على نحو يستجيب للمتغيرات العملية (٧) . وعلى هدي ما تقدم سنقسم دراستنا على مطلبين نبين فيها :

المطلب الاول

إسهام التجارب الدولية للتشريعات تحت التجربة في مواجهة الجرائم المستحدثة

أدّت الطفرة التكنولوجية في العقود الأخيرة إلى ظهور طيف واسع من الجرائم المستحدثة، في مقدمتها جرائم التكنولوجيا المالية (**FinTech**)، والجرائم الإلكترونية، وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدة على الأدوات الرقمية، فضلاً عن أنماط جديدة من الاعتداء على البيانات والخصوصية. وقد دفع هذا الواقع العديد من الدول إلى تبنّي التشريعات تحت التجربة أو ما يُعرف أحياناً بـ **regulatory sandboxes** كآلية تشريعية تسمح باختبار قواعد قانونية أو تنظيمية جديدة على نطاق محدود زماناً ومكاناً وموضوعاً قبل تعميمها على المستوى الوطني. (٨) إذ وضح الدراسات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن هذه الأنظمة التجريبية تقوم على إتاحة بيئة قانونية مرنة تُمنح فيها المشروعات المبتكرة إعفاءات أو تخفيفاً من بعض متطلبات الامتثال، مع الإبقاء على الحد الأدنى من ضمانات حماية المستهلك والاستقرار المالي، بهدف تمكين المشرّع والجهات الرقابية من جمع بيانات واقعية حول مخاطر المنتجات أو الخدمات الجديدة وقياس آثارها قبل إدماجها في الإطار التشريعي العام. (٩)

أولاً- تجربة المملكة المتحدة في مجال التكنولوجيا المالية

تُعد تجربة هيئة السلوك المالي البريطانية (**FCA**) من أوائل النماذج الرائدة في مجال التشريعات التجريبية لمواجهة تحديات الجرائم المرتبطة بالتكنولوجيا المالية. فقد أنشأت الهيئة منذ عام ٢٠١٥ "بيئة اختبار تنظيمية" تُتيح للشركات الناشئة اختبار منتجات دفع إلكتروني، وخدمات إقراض رقمية، وحلول امتثال "**RegTech**"، في إطار خاضع للرقابة وبعدد محدود من المتعاملين، مع ترتيبات خاصة لحماية الزبائن. (١٠)

---

(1) Sofia Ranchordás, The Whys and Woes of Experimental Legislation, Theory and Practice of Legislation 1(3) (2013), p. 435.

(2) Willem Voermans, Experimental Legislation and the Rule of Law, German Law Journal 14 (2013), p. 789.

(3) Ranchordás, The Whys and Woes, p. 439.

(٤) د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص. ٢١٥ .

(5) Bambauer, Jane R., All Life Is an Experiment: (Sometimes It Is a Controlled Experiment), Loyola Univ. Chicago Law Journal, 2015, p. 490.

(6) Erik Longo, Time and Law in the Post-COVID-19 Era: The Usefulness of Experimental Law, Law and Method, 2021, p. 3.

(7) Heldeweg, Michiel A., Experimental Legislation concerning Technological & Governance Innovation, Theory and Practice of Legislation, 2015, p. 7..

(8) Attrey, A., Lesher, M., & Lomax, C. (2020). The role of sandboxes in promoting flexibility and innovation in the digital age. OECD Going Digital Toolkit Notes, No. 2, OECD Publishing, Paris, pp. 6–7.

(9) Ibid., pp. 7–9.

(10) Cornelli, G., Frost, J., Gambacorta, L., Rau, R., Wardrop, R., & Ziegler, T. (2021). Regulatory sandboxes and fintech funding: evidence from the UK. BIS Working Papers No. 901, Bank for International Settlements, pp. 7–9.

وتُظهر الدراسات التطبيقية أن الشركات التي قُبلت في هذه البيئة التجريبية استطاعت الحصول على تمويل رأسمالي أكبر، وحققت معدلات بقاء أعلى في السوق، وزادت قدرتها على الابتكار، بما في ذلك تسجيل براءات اختراع في مجال الحلول الرقمية التي تُسهم في تعزيز الشفافية وتتبع العمليات المالية وتقليص فرص استغلال الثغرات التنظيمية لارتكاب جرائم غسل الأموال أو الاحتيال المالي. (١)

تظهر أهمية هذه التجربة في بعدها الجزائي من خلال نقطتين أساسيتين:

١. خفض مخاطر التنظيم غير المدروس: فبدلاً من حظر التقنيات الجديدة بحجة مخاطرها المحتملة في مجال غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، تُتيح البيئة التجريبية للجهة الرقابية أن ترى كيف تعمل الحلول التقنية على أرض الواقع، وما إذا كانت تُسهم في تعزيز أنظمة "اعرف عميلك" (**KYC**) ورصد المعاملات المشبوهة، أم أنها تفتح ثغرات جديدة تستوجب تشديد الضوابط. (٢)

٢. تحسين أدوات التحري والرقابة: كثير من المشاريع المشاركة في البيئة البريطانية طورت حلولاً قائمة على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات للكشف الآلي عن الأنماط غير الاعتيادية في التحويلات المالية، وهو ما يمكّن السلطات من التصدي للجرائم المستحدثة بصورة أكثر دقة وسرعة مقارنة بالأدوات التقليدية. (٣)

ثانياً. التجارب الآسيوية والأوروبية في مكافحة الجرائم التقنية

لم تقتصر التشريعات تحت التجربة على القطاع المالي؛ فدول مثل سنغافورة وبعض دول الاتحاد الأوروبي تبنّت نماذج تجريبية متقدمة في مجالات الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات، بهدف مواجهة المخاطر الجنائية الناشئة عن استخدام الخوارزميات في الائتمان، أو التسعير، أو الإعلانات المستهدفة، أو أنظمة التعرف على الوجوه.

تشير تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن "**sandboxes** في مجال الذكاء الاصطناعي" إلى أن هذه البيئات تُستخدم لاختبار تطبيقات تتعلق بالتصنيف الائتماني والمراقبة الآلية للمعاملات، مع منح الجهات المطوّرة إعفاءات محدودة من بعض القواعد، مقابل التزام صارم بآليات تقييم المخاطر وتأثيرها على الحقوق الأساسية، ولا سيما الحق في الخصوصية وعدم التمييز. (٤)

كما تتضمن مشاريع الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع قانون الذكاء الاصطناعي المقترح إنشاء **sandbox** تنظيمي يسمح للشركات الناشئة باختبار أنظمة ذكاء اصطناعي عالية الخطورة، مثل الأنظمة المستخدمة في فرز ملفات طالبي القروض أو التحليل التنبؤي للجريمة، في سياق خاضع للرقابة وبمشاركة هيئات حماية البيانات وسلطات المنافسة، بهدف التأكد من عدم تحوّل هذه الأدوات إلى وسائل لتكريس التمييز أو المراقبة المفرطة. (٥)

٣. النماذج المقارنة في ليتوانيا، روسيا، جورجيا وقرغيزستان تُظهر الدراسات المقارنة حول الأنظمة القانونية التجريبية في بعض الدول الأوروبية والآسيوية أن هذه الدول لم تحصر التجربة في المجال المالي فحسب، بل وسّعتها لتشمل مجالات أخرى ذات صلة بالجرائم المستحدثة، مثل الخدمات الحكومية الرقمية، وأنظمة الهوية الإلكترونية، والطاقة، والنقل الذكي. (٦)

ففي ليتوانيا، على سبيل المثال، جرى استخدام بيئة تنظيمية تجريبية لاختبار منصات تأمين من نظير إلى نظير (**P2P insurance**)، ومنصات قائمة على تقنية السجلات الموزعة (**blockchain**) تهدف إلى تعزيز شفافية المعاملات المالية وتقليص مخاطر الاحتيال، كما استُخدمت البيئة نفسها لتجريب أدوات خاصة بتقارير الاستدامة ومراقبة الأثر البيئي للمشروعات الممولة. (٧)

وفي روسيا، أتاح القانون الاتّحادي رقم ٢٥٨-**FZ** بشأن "الأنظمة القانونية التجريبية في مجال الابتكارات الرقمية" إنشاء أطر تجريبية خاصة بتقنيات الذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية، مع اشتراط تقييم مخاطر المساس بالأمن القومي أو حقوق الأفراد قبل منح الترخيص بالتجربة. وقد استُخدمت هذه الأطر – ضمن مجالات أخرى – لاختبار حلول للتعرّف الآلي على الهوية والتحقق الإلكتروني، وهي أدوات ترتبط مباشرة بالتصدّي لجرائم الاحتيال وانتحال الشخصية والجرائم الواقعة على البيانات. (٨)

أما في جورجيا وقرغيزستان، فقد ركّزت الأنظمة التجريبية بالدرجة الأولى على القطاع المالي، ولا سيما خدمات التعريف عن بُعد (**remote identification**) والخدمات المصرفية الرقمية، ضمن شروط تفرض أن تُسهم التكنولوجيا الجديدة في تعزيز الشمول المالي وتحسين جودة الخدمات دون تعريض المستهلكين لمخاطر غير مقبولة. (٩)

٤. العلاقة مع جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أقرت مجموعة العمل المالي (**FATF**) في تقاريرها الحديثة أن التقنيات الجديدة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، وحلول الهوية الرقمية، وتقنية السجلات الموزعة، قادرة على جعل أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أسرع وأكثر دقة وأقل تكلفة، شريطة أن تُستخدم بصورة مسؤولة وتحت رقابة تنظيمية فعالة. (١٠)

وتشير هذه التقارير إلى أن العديد من الدول باتت توظّف بيئات تجريبية لتقييم كيف يمكن لهذه التقنيات أن تُحسّن من تحليل البيانات المصرفية، وكشف أنماط التحويلات غير الاعتيادية، وتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية والمؤسسات المالية، قبل تعميمها ضمن إطار تشريعي دائم. (١١) ،بهذا المعنى، يتضح أن التشريعات تحت التجربة أصبحت أداة مساندة للسياسة الجنائية في مجال مكافحة الجرائم المالية

---

(1) I bid., pp. 7–8, 12–15.
(2) Ibid., pp. 10–12.
(3) Attrey, A., Lesher, M., & Lomax, C. (2020), op. cit., pp. 10–12.
(4) OECD Regulatory sandboxes in artificial intelligence. OECD Digital Economy Papers, No. 356, OECD Publishing, Paris, (2023). pp. 7–10.
Ibid., pp. 19–23.
(5) Makarov, V. "Experimental Legal Regimes (Regulatory Sandboxes): Russian and Foreign Practices." Revista de Investigaciones - Universidad del Quindío, 34(S2), (2022). 71–79, pp. 73–77.
(6) Ibid., pp. 75–77.
(7) Davydova, M. L., et al.. "The Actors of Experimental Legal Regimes (Regulatory Sandboxes) in the Russian Federation." Revista de Investigaciones - Universidad del Quindío, 34(S2), 241–247, (2022) p. 242.
(8) Ibid., pp. 242–244.
(9) Makarov, V. (2022), op. cit., pp. 74–76.
(10) FATF (2021). Opportunities and Challenges of New Technologies for AML/CFT. FATF, Paris, pp. 5–8.
(11) Ibid., pp. 11–21, 46–53.

والرقمية، لأنها تسمح باختبار الحلول التقنية التي قد تُصبح لاحقاً جزءاً من البنية التحتية للتحري عن الجريمة وتتبع عوائدها غير المشروعة، دون المساس بثبات القواعد الجنائية العامة أو بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

الفرع الثاني

تقييم التجارب الدولية

يتبيّن من استعراض التجارب السابقة أن التشريعات تحت التجربة قد حققت عدداً من المزايا الجوهرية في مواجهة الجرائم المستحدثة، وبالمقابل فقد ظهرت بعض السلبيات سنستعرضها تباعاً:

أولاً- مزايا التشريعات تحت التجربة

١- الاستجابة السريعة مع ضبط المخاطر:تسمح البيئات التجريبية للمشرّع والجهات الرقابية بالاستجابة بسرعة لظهور أنماط جديدة من الجرائم، خصوصاً في المجال الرقمي، من خلال إتاحة اختبار أدوات تقنية وتشريعات مساندة على نطاق محدود، مع إمكانية تعديلها أو إيقافها إذا أظهرت النتائج آثاراً جانبية خطيرة على الحقوق والحريات أو على استقرار الأسواق. (١)

٢- الاعتماد على البيانات الواقعية بدلاً من الافتراضات ، تؤكد الدراسات المقارنة أن **sandboxes** توفّر للمشرّع معلومات كمية ونوعية حول كيفية عمل الحلول التقنية في الواقع، ومدى قدرتها على كشف العمليات المشبوهة أو تقليص الاحتيال المالي، بدل الاعتماد على افتراضات نظرية عند وضع التشريعات. (٢)

٣- تعزيز التعاون بين الفاعلين

في أغلب التجارب، تعمل البيئات التجريبية كمساحة مشتركة تجمع الهيئات الرقابية، والقطاع الخاص، وهيئات حماية البيانات، وأحياناً منظمات المجتمع المدني، بما يسمح بمناقشة الأثر الجنائي والحقوقي للتقنيات الجديدة بصورة تشاركية. (٣)

ثانياً- السلبيات التي افرزتها تطبيق التشريعات تحت التجربة :ومع ذلك، لا تخلو هذه التجارب من ملاحظات نقدية وسلبيات محتملة، منها:

١- قد تسعى بعض الشركات لاختيار الدول ذات التشريعات الأكثر مرونة أو الأقل صرامة، ما قد يؤدي إلى منافسة تنظيمية غير صحية وإضعاف حماية المستهلك. (٤)

٢- احتمال إضعاف مبدأ المساواة أمام القانون: إذا حظيت شركات معينة بمعاملة تنظيمية تفضيلية داخل التشريعات التجريبية ، بينما تبقى شركات أخرى خاضعة لمتطلبات أكثر تشدداً، من دون معايير شفافة للاختيار. (٥)

٣- مخاطر على الحقوق الأساسية إن غاب الضبط الدستوري: لاسيما في في التشريعات الخاصة بالذكاء الاصطناعي والبيانات البيومترية، حيث قد تنشأ مخاطر على الحق في الخصوصية أو على مبدأ عدم التمييز، إن لم تُصمَّم التجربة ضمن إطار دستوري صارم يحدّد بوضوح حدود التجربة والضمانات القضائية المتاحة للمتضررين. (٦)

المطلب الثاني

إمكانية الاستعانة بالتشريعات تحت التجربة في مكافحة الجرائم المستحدثة في العراق

يمكن توظيف الدروس المستفادة من التجارب الدولية لصياغة نموذج عراقي للتشريعات تحت التجربة يسهم في مواجهة الجرائم المستحدثة ضمن إطار يحترم أحكام الدستور العراقي وحماية الحقوق والحريات، وذلك من خلال المحاور الآتية:

الفرع الأول

وضع أساس تشريعي عام للتجارب القانونية

يُمكن أن يتجه المشرّع العراقي إلى سنّ قانون خاص بـ"الأنظمة القانونية التجريبية" أو يجيز إنشاء أطر تجريبية في مجالات محددة، مع حصر ذلك بتشريع اطاري منظم يتضمن :

١. نطاق التجربة (موضوعياً وزمانياً ومكانياً)،
٢. الجهات الرقابية المسؤولة،
٣. معايير اختيار المشاركين من القطاع الخاص،
٤. ضمانات المتعاملين والمتضررين من التجربة،
٥. آليات التقييم الدوري وإمكانية الإنهاء المبكر إذا ظهرت مخاطر جسيمة.

كما نرى أهمية إعطاء أولوية للمجالات المرتبطة بالجرائم المستحدثة، إذ يمكن للمشرع العراقي استلهاماً للتجارب البريطانية والليتوانية والروسية، أن يركّز في المرحلة الأولى على مجالات ذات ارتباط مباشر بالسياسة الجنائية، منها:

أولاً- الخدمات المصرفية والمالية الرقمية:

تجريب حلول **KYC** الرقمية المتعلقة بمعرفة العميل التي باتت تتطور بشكل متسارع، والهوية الإلكترونية، ورقمنة إجراءات فتح الحسابات والتحويلات، بما يسهّل تتبع العمليات المشبوهة في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع اشتراط مشاركة وحدة الإبلاغ عن غسل الأموال والجهات القضائية في تصميم التجربة. (٧)

ثانياً- منصات الدفع الإلكتروني والتجارة الرقمية:

اختبار نماذج جديدة لرقابة المحافظ الإلكترونية، ومنصات المدفوعات عبر الهاتف النقال، والعقود الذكية، بما يُقلّل من فرص استغلالها في عمليات احتيال واسعة النطاق أو تمويل الأنشطة غير المشروعة.

---

(1) OECD (2023), Regulatory sandboxes in artificial intelligence, op. cit., pp. 8–9.
(2) Attrey, A., Lesher, M., & Lomax, C. (2020), op. cit., pp. 7–9.
(3) Zetzsche, D. A., Buckley, R. P., Arner, D. W., & Barberis, J. N. Regulating a Revolution: From Regulatory Sandboxes to Smart Regulation. EBI Working Paper Series, No. 11, (2017). pp. 15–19.
(4) Ranchordas, S. "Experimental regulations for AI: Sandboxes for morals and mores." University of Groningen Faculty of Law Research Paper, No. 7, (2021). pp. 123–143.
(5) FATF (2021), Opportunities and Challenges of New Technologies for AML/CFT, op. cit., pp. 19–27.
(6) OECD (2023), Regulatory sandboxes in artificial intelligence, op. cit., pp. 19–23.
(7) OECD (2023), Regulatory sandboxes in artificial intelligence, op. cit., pp. 19–21.

ثالثاً- الذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون:

إذا اتجهت السلطات لاستخدام أدوات تحليل بيانات أو نظم "التنبؤ بالجريمة"، فيجب أن تُجرى هذه التطبيقات ضمن إطار تجريبي محدود، يخضع لمراجعة قضائية مستقلة وتقييم أثر على حقوق الإنسان، استلهاماً لتوجهات الاتحاد الأوروبي والـ**OECD**. [1]

الفرع الثاني

مستلزمات نجاح التشريعات تحت التجربة في العراق

لنجاح التشريعات تحت التجربة سواء في مكافحة الجريمة أو في المجالات التنظيمية الأخرى ينبغي ان يتضمن القانون المنظم للتشريعات تحت التجربة ضمانات قانونية صريحة و بناء قدرات مؤسسية متخصصة و ربط النتائج التشريعية بالسياسة الجنائية ،وهذا ما سنبينه تباعاً في الفقرات الآتية :

أولاً- الضمانات القانونية

من الضروري أن ينصّ الإطار العراقي على مجموعة ضمانات، من بينها:

١. حظر المساس بجوهر الحقوق والحريات الدستورية، وعلى الأخص مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات والحق في الخصوصية وعدم التمييز، حتى في نطاق التجربة.
٢. إخضاع أي تجربة تمسّ حقوق الأفراد لموافقة مسبقة من جهة تشريعية أو قضائية عليا، مع تمكين الأفراد من الطعن قضائياً في القرارات والإجراءات المتخذة في إطار التجربة.
٣. إلزام الجهات القائمة على التجربة بنشر تقارير دورية علنية عن سيرها ونتائجها، بما يعزز الشفافية والمساءلة ويمنع تحول النظام التجريبي إلى "منطقة رمادية" قانونياً.

ثانياً- بناء قدرات مؤسسية متخصصة

أظهرت التجارب المقارنة أن نجاح التشريعات التجريبية يتوقف على وجود قدرات فنية وقانونية عالية داخل الجهات الرقابية في مجالات التكنولوجيا والبيانات والذكاء الاصطناعي. [2]

لذا، يمكن للمشرع العراقي :

١. إنشاء وحدة أو مركز وطني للتشريعات التجريبية في المجالات الرقمية، يضم قانونيين وخبراء تقنيين وخبراء في حماية البيانات.
٢. إبرام مذكرات تفاهم مع منظمات دولية (مثل الـ**OECD** والـ**FATF**) ومع هيئات رقابية في دول سبقت في هذا المجال، للاستفادة من خبرتها في تصميم التجارب وتقييمها.

ثالثاً- ربط النتائج التشريعية بالسياسة الجنائية

يجب ألا تبقى التجارب مجرد مشاريع تقنية؛ بل ينبغي أن تُوظَّف نتائجها في تطوير السياسة الجنائية في مواجهة الجرائم المستحدثة، عبر:

١. تعديل قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، و الإسراع بإصدار قانون جرائم تقنية المعلومات، وقانون حماية البيانات الشخصية استناداً إلى ما تكشفه التجربة من ثغرات أو احتياجات جديدة.
٢. إدماج النتائج في تطوير مناهج التحقيق الإلكتروني، وإجراءات جمع الأدلة الرقمية، وإثباتها أمام القضاء.

وبذلك، يمكن القول إن اعتماد نموذج مدروس للتشريعات تحت التجربة في العراق قد يمكِّن المشرّع من التعامل المرن والفاعل مع الجرائم المستحدثة دون التضحية بالضمانات الدستورية والقانونية ، مع الاستفادة القصوى من الدروس المتراكمة في التجارب الدولية.

الخاتمة

بعد استعراض الإطار المفاهيمي للتشريعات تحت التجربة، وتحليل أهم التطبيقات العملية لها في عدد من الدول، ودراسة مدى قابليتها للتوظيف في التصدي للجرائم المستحدثة في العراق، يمكن إجمال أبرز ما انتهى إليه البحث من استنتاجات وتوصيات على النحو الآتي:

أولاً: أهم الاستنتاجات

١. التشريعات تحت التجربة تمثّل تطوراً نوعياً في الفكر التشريعي ،إذ يتضح أن التشريعات التجريبية ليست مجرد أداة إجرائية، بل تعبّر عن انتقال من النموذج التشريعي الجامد إلى نموذج أكثر مرونة يقوم على الاختبار والتقييم المرحلي قبل الإقرار النهائي للقواعد، مع ما يترتب على ذلك من رفع جودة التشريع وتقليل مخاطر القوانين غير المدروسة.
٢. ارتباط مباشر بين التشريعات التجريبية ومكافحة الجرائم المستحدثة أظهرت التجارب المقارنة – خاصة في المجال المالي والرقمي – أن الأطر التجريبية أتاحت تطوير واختبار أدوات تقنية وتشريعية تستهدف مواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الإلكترونية والجرائم البيئية المعقدة، وأن هذه الأدوات ما كانت لتُعتمد تشريعياً لولا النتائج الإيجابية المتحققة في بيئات التجربة.
٣. التشريعات تحت التجربة تعزّز "المرونة التشريعية بضوابط"بخلاف ما قد يُظن، لا تؤدي هذه الأطر إلى إطلاق يد السلطة التنفيذية بلا قيود، بل تقوم – في صيغها الرشيدة – على نطاق محدّد زماناً ومكاناً وموضوعاً، ومشروط بضمانات دستورية وحقوقية وآليات تقييم دوري، وبذلك توفر توازناً بين متطلبات الابتكار وحماية مبدأ سيادة القانون.
٤. نجاح التجارب المقارنة مشروط بتوافر القدرات المؤسسية والرقابية يُستفاد من التجارب البريطانية والآسيوية والأوروبية أن فاعلية التشريعات التجريبية ترتبط بتوافر هيئات رقابية تمتلك خبرة قانونية وتقنية متقدمة، وآليات شفافة لاختيار المشاريع، ونظم لجمع البيانات وتحليلها وتوظيف نتائجها في صنع القرار التشريعي. في غياب هذه العناصر، تتحول الأطر التجريبية إلى عبء إداري أو مساحة غامضة لا تحقق أهدافها.
٥. البيئة العراقية مهيأة من حيث الحاجة، لكنها تحتاج إلى ضبط من حيث الأدوات يواجه العراق تصاعداً في أنماط الجرائم المستحدثة (الجرائم المالية الرقمية، جرائم تقنية المعلومات، الجرائم الواقعة على البيانات والخصوصية، والجرائم البيئية) في ظل تطور متسارع للأدوات التقنية مقابل بطء نسبي في الاستجابة التشريعية. وهذا يجعل اللجوء إلى التشريعات تحت التجربة خياراً منطقياً وملحّاً، بشرط أن يُصاغ ضمن إطار دستوري واضح يراعي الخصوصية العراقية ولا يسمح بتحويل الاستثناء المؤقت إلى قاعدة دائمة.

---

[1] OECD (2023), Regulatory sandboxes in artificial intelligence, op. cit., pp. 19–21.
[2] OECD (2023), Regulatory sandboxes in artificial intelligence, op. cit., pp. 19–23.

ثانياً: أهم التوصيات

١. تبنّي إطار تشريعي عراقي خاص بالأنظمة القانونية التجريبية يوصي البحث بأن يبادر المشرّع العراقي إلى إعداد مشروع قانون ينظّم "الأنظمة القانونية التجريبية في المجال الرقمي والمالي"، يحدّد:

أ- الأهداف والأولويات (مكافحة الجرائم المستحدثة، دعم الابتكار المسؤول، حماية النظام المالي والبيئي)،

ب- شروط إنشاء النظام التجريبي ومدته ونطاقه،

ج- الجهات المختصة بإدارته والرقابة عليه،

د- آليات التقييم وإنهاء التجربة أو تحويلها إلى تشريع دائم.

٢. تشريع قانون متخصّص لمكافحة الجرائم المالية الحديثة بصيغة التشريع التجريبي إذ نرى أن من الضروري أن يتعاون البنك المركزي العراقي، ووحدة الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهيئة الأوراق المالية، في إنشاء بيئة تنظيمية تجريبية مخصّصة: لاختبار حلول الهوية الرقمية والتحقق الإلكتروني، وأنظمة الذكاء الاصطناعي لرصد المعاملات المشبوهة، ومنصات الدفع الإلكتروني الجديدة ،مع الحفاظ الصارم على قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية بيانات المتعاملين.

٣. تجارب تجريبية في مجال الجرائم الإلكترونية والذكاء الاصطناعي كما نوصي بضرورة تطوير أطر تجريبية خاصة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي والأدلة الرقمية في عمل جهات إنفاذ القانون، على أن: تُحصر التجربة في نطاق موضوعي وزمني ضيّق، و تخضع لمراجعة قضائية مسبقة ومستمرة، و تُلزم الجهات القائمة بإعداد دراسات لتقييم الأثر على الحقوق والحريات، ولا سيما الحق في الخصوصية وعدم التمييز.

٤. إشراك القضاء والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني في التقييم حتى لا تتحول التشريعات التجريبية إلى مجال مغلق، فإننا نوصي بما يأتي:

أ- تمثيل مجلس الدولة وأعضاء من محكمة التمييز الاتحادية والمحكمة الاتحادية العليا في لجان إعداد واعتماد الأنظمة التجريبية ذات الأثر الحقوقي،

ب- تشجيع كليات القانون والاقتصاد وتقنية المعلومات على إعداد دراسات تقييمية مستقلة لنتائج التجارب،

ج فتح قنوات استشارة مع نقابات ومنظمات مهنية معنية بحماية البيانات وحقوق الإنسان.

٥. بناء قدرات وطنية متخصصة في التشريع والرقابة التقنية ولتفعيل هذه التوصية نقترح بإنشاء وحدات أو مراكز داخل الوزارات والهيئات الرقابية تُعنى بالتشريعات التجريبية، تتكوّن من خبراء قانونيين وتقنيين، وتعمل على:

أ) رصد التجارب الدولية وتحليلها،

ب) تصميم الأطر التجريبية بما يتفق مع الدستور العراقي،

ج) تدريب الكوادر الوطنية على إدارة هذه الأطر ومتابعة آثارها.

٦. ربط نتائج التجارب بمسار إصلاح تشريعي واضح

وفي هذا السياق نوصي بأن تُصاغ في نهاية كل تجربة تقارير رسمية تتضمن:

أ) مدى إسهام التجربة في كشف الجرائم المستحدثة أو الحدّ منها،

ب) الثغرات القانونية أو التقنية المكتشفة،

ج) المقترحات التشريعية لتعديل قوانين مكافحة غسل الأموال، وجرائم تقنية المعلومات، والجرائم البيئية، وغيرها. على أن تُدرج هذه التقارير ضمن مسار إصلاح تشريعي منظم، لا أن تبقى مجرد وثائق إدارية غير مستثمرة.

المصادر

المصادر باللغة العربية

١-د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠ .

المصادر باللغات الأجنبية

Books

1. Noll, Peter, *Gesetzgebungslehre*, Freiburg i.Br.: Rombach, 1973.

Researches

2. Bambauer, Jane R., "All Life Is an Experiment: (Sometimes It Is a Controlled Experiment)", *Loyola University Chicago Law Journal*, 2015.
3. Börzel, Tanja, "Experimentalist Governance in the EU", 2004.
4. Börzel, Tanja, & Thomas Risse, "Governance without a State".
5. Davydova, M. L., et al., "The Actors of Experimental Legal Regimes (Regulatory Sandboxes) in the Russian Federation", *Revista de Investigaciones - Universidad del Quindío*, 34(S2), 2022.
6. De Vries, Sophia, "Regulatory Experiments and the Rule of Law".
7. Dorf, Michael C., & Charles F. Sabel, "A Constitution of Democratic Experimentalism", *Columbia Law Review*, 98, 1998.
8. Heldeweg, Michiel A., "Experimental Legislation concerning Technological & Governance Innovation—An Analytical Approach", *Theory and Practice of Legislation*, 3, 2015.
9. Lammers, Imke, & Lea Diestelmeier, "Experimenting with Law and Governance for Decentralized Electricity Systems: Adjusting Regulation to Reality?", *Sustainability*, 9(2), 2017.

10. Longo, Erik, “Time and Law in the Post-COVID-19 Era: The Usefulness of Experimental Law”, *Law and Method*, 2021.
11. Mader, Luzius, “Evaluating the Effects: A Contribution to the Quality of Legislation”, *Statute Law Review*, 22(2), 2001.
12. Makarov, V., “Experimental Legal Regimes (Regulatory Sandboxes): Russian and Foreign Practices”, *Revista de Investigaciones - Universidad del Quindío*, 34(S2), 2022.
13. Philipsen, “Toward Legally Resilient Experimentation Policies”, *Regulation & Governance*, 2021 (online first).
14. Ranchordás, Sofia, “Experimental Legislation and the Rule of Law”, *German Law Journal*, 2013.
15. Ranchordás, Sofia, “The Whys and Woes of Experimental Legislation”, *Theory and Practice of Legislation*, 1(3), 2013.
16. Veraart, Wouter, “Evidence-Based Regulation”, *Regulatory Policy Review*, 12, 2012.
17. Veraart, Wouter, “Legal Certainty and Experimental Regulation”, *EPLR*, 16, 2011.
18. Voermans, Willem, “Experimental Legislation and the Rule of Law”, *German Law Journal*, 14, 2013.
19. Voermans, Willem, “Experimental Legislation in the Netherlands”, *Statute Law Review*, 30(1), 2009.
20. Voermans, Willem, “The Legitimacy of Experimental Legislation”, *Statute Law Review*, 2011.
21. Zeitlin, Jonathan, “Learning from Differences”, *European Law Journal*, 2008.

Reports:

1. Attrey, A., Lesher, M., & Lomax, C., *The Role of Sandboxes in Promoting Flexibility and Innovation in the Digital Age*, OECD Going Digital Toolkit Notes, No. 2, OECD Publishing, Paris, 2020.
2. Cornelli, G., Frost, J., Gambacorta, L., Rau, R., Wardrop, R., & Ziegler, T., *Regulatory Sandboxes and Fintech Funding: Evidence from the UK*, BIS Working Papers No. 901, Bank for International Settlements, 2021.
3. FATF, *Opportunities and Challenges of New Technologies for AML/CFT*, FATF, Paris, 2021.
4. Ministry of Infrastructure and the Environment (Netherlands), *Evaluation Report on the Experimental Regulation on Speed Limits*, 2012.
5. OECD, *Moving Ahead on the Agile Regulatory Governance Agenda: Regulatory Experimentation*, OECD Publishing, 2024.
6. OECD, *Regulatory Sandboxes in Artificial Intelligence*, OECD Digital Economy Papers, No. 356, OECD Publishing, Paris, 2023.
7. Ranchordas, S., *Experimental Regulations for AI: Sandboxes for Morals and Mores*, University of Groningen Faculty of Law Research Paper, No. 7, 2021.
8. Zetzsche, D. A., Buckley, R. P., Arner, D. W., & Barberis, J. N., *Regulating a Revolution: From Regulatory Sandboxes to Smart Regulation*, EBI Working Paper Series, No. 11, 2017.

Laws and regulations

1. Federal Law of the Russian Federation No. 258-FZ of 31 July 2020, *On Experimental Legal Regimes in the Field of Digital Innovation in the Russian Federation*.
2. Loi n°75-17 du 17 janvier 1975, *Journal Officiel* (France).
3. Ministry of Infrastructure and the Environment (Netherlands), *Experimental Regulation on Speed Limits*, 2009.